دور سياسة الإنفاق العام في إرساء معالم التنويع الاقتصادي
-دراسة مقارنة بين دولتي الإمارات العربية المتحدة والجزائر-

THE ROLE OF PUBLIC SPENDING IN LAYING THE PARAMETERS FOR ECONOMIC DIVERSIFICATION

صالح الدين سعودي[1]، عبد الرؤوف حماني[2]، عبد الصمد سعودي[3]
[1]جامعة محمد بوضياف المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر.
salah_eddine.saoudi@univ-msila.dz
[2]جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، walidhamani.39@gmail.com
[3]جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي بصفة عامة وفي الدول الريعية كالجزائر والإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة واللتان تعتمدان على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وذلك من خلال معرفة دور الإنفاق العام في إنشاء قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة، من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة مبنية على مساهمة مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية.

توصلت هذه الدراسة أن للإنفاق العام دور أساسي في تفعيل التنويع الاقتصادي، إذ تبين أن الإنفاق العام حقق نتائج جيدة في الإمارات العربية المتحدة من خلال تحسن أهم المؤشرات الاقتصادية، أما في المقابل لم يحقق الإنفاق العام في الجزائر النتائج المرجوة منه مقارنة بالإمارات العربية المتحدة ما يضع الجزائر أمام شوط كبير من التحديات والإجراءات المنظمة للنفقات العامة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي.

ABSTRACT

This study aims to know the role of public spending in achieving economic diversification in general and in rentier countries such as Algeria and the United Arab Emirates in particular, which depend on the hydrocarbon sector as the only source of income, through knowing the role of public spending in creating a wide and diversified production base, in order to achieve growth rates good economic economy based on the contribution of a variety of economic sectors.

This study found that public spending has a fundamental role in activating economic diversification, as it was found that public spending has achieved good results in the United Arab Emirates through improved economic indicators, on the other hand public spending in Algeria did not achieve the desired results compared to the United Arab Emirates, which puts Algeria in front of a wide range of challenges and procedures regulating public expenditures.

Key words: public spending, economic diversification, economic growth.

المؤلف المرسل: صالح الدين سعودي، **الإيميل:** salah_eddine.saoudi@univ-msila.dz

1. المقدمة:

يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تمكن الدول من تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توجيه الإنفاق العام برشاده إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في البلدان الريعية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تحقيق معدلات النمو الجيدة، لكن هذا المورد له مخاطر تتجلى في التقلبات الحادة في أسعاره بين الحين والآخر لذلك تسعى هذه البلدان لاستغلال الإنفاق العام من أجل تحقيق معدلات نمو جيدة مبنية على مساهمة العديد من القطاعات في هذا النمو، ومنه يترافق هذا التنويع الاقتصادي بالتنويع في مصادر الدخل والتنويع في الإنتاج والصادرات وكذلك التنويع في إيرادات الدولة.

ونجد أن الجزائر كدولة ريعية تعتمد على الموارد النفطية بشكل واسع كحالة الإمارات العربية المتحدة، قد خصصوا مبالغ ضخمة لإنفاقها في إطار العديد من البرامج الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية من أجل تحويل الاقتصاد من الاعتماد على القطاع النفطي إلى الاعتماد على مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية، وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- إلى أي مدى نجحت كل من الإمارات العربية المتحدة والجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال استغلال الإنفاق العام؟

ولحصر جوانب الموضوع نجزأ الإشكالية الرئيسية للأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل سياسة الإنفاق العام وماذا يعني التنويع الاقتصادي؟
- ما هو دور الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي؟
- فيما تتمثل البرامج والاستراتيجيات التي اتبعتها كل من الإمارات العربية المتحدة والجزائر من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي؟

الفرضيات:

- تتمثل أهم التحديات لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة في التحول من الاقتصاد ريعي إلى الاقتصاد المتنوع الأقطاب؛
- مبالغ الإنفاق العام المخصصة في البرامج واستراتيجيات التنموية ستحقق نتائج جيدة في الإمارات العربية المتحدة أفضل من الجزائر؛
- لن تتحقق النتائج المرجوة من الإنفاق العام في الجزائر حتى يتم توجيه العوائد النفطية إلى مختلف القطاعات من خلال معايير الإنتاجية والكفاءة، مع وجود ترسانة من القوانين التي تضبط وتسهل ممارسة الأعمال.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة لكون التنويع الاقتصادي أصبح من أولويات العديد من الدول نظرا لأنه يشكل مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة من جهة وكذلك يخلق قاعدة اقتصادية عريضة للدولة لا تتأثر كثيرا بالتقلبات الاقتصادية من جهة أخرى، لذا تسعى الدول لتحقيق هذا التنويع الاقتصادي من خلال توزيع الإنفاق العام على مختلف القطاعات بكفاءة وفعالية، هذا ما تتطلب تحليل مختلف المؤشرات في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة باعتبارهم دول ريعية، وللاستفادة من نقاط القوة وتجنب نقاط الضعف، سواء خلال توجيه وتقسيم الإنفاق العام أو من النتائج المحققة منه.

2. الجانب النظري للإنفاق العام والتنويع الاقتصادي

1.2 مفهوم الإنفاق العام:

تعرف النفقة العامة بأنها "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة" (شهاب، 2004، صفحة ص 193)، كما عرفت النفقة على أنها "مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة وذلك لإشباع حاجة عامة" (طارق، 1999، صفحة 122).

من التعريفين يتضح لنا أن النفقة العامة هي مبلغ نقدي يصدر عن جهة عامة أو أحد ممثليها لتحقيق مصلحة عامة مع توفر الركائز الثلاثة التالية فيها وهي:

- تعبر عن مبلغ نقدي، صادرة عن الدولة أو أحد ممثليها، تهدف لتحقيق مصلحة عامة.

2.2 دورسياسة الإنفاق العام ضمن السياسة المالية للدولة:

تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية المستعملة في تأثير على النشاط الاقتصادي والتي تعبر عن "الكيفية التي تحاول من خلالها السلطات العامة استخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي" (رجب، 2011، صفحة 32) والذي حدده نيكولاس كالدور بأربعة أهداف وهي: تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل وكذلك الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن الخارجي، لذا تسعى الدولة من خلال السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام بصفة خاصة لتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية واستبعاد التأثيرات الغير مرغوبة. (العياطي و بن عزة، 2018، صفحة 129)

3.2 الآثارالاقتصادية الناجمة عن سياسة الإنفاق العام:

يرى كينز وأتباعه أن سياسة الإنفاق العام لها دور في التأثير على الطلب الكلي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، أي أن سياسة الإنفاق العام تؤثر على الطلب الاستهلاكي للأفراد بالزيادة أو بالنقصان، وذلك من خلال قنوات الأجور أو المنح والمعاشات أو كذلك من خلال دعم أسعار السلع والخدمات، كما أنها تؤثر على الطلب الاستثماري إما من خلال المشاريع الاستثمارية العمومية المباشرة أو من خلال تخفيض سعر الفائدة في البنوك أو وضع معدلات ضريبية محفزة للقطاع الخاص للاستثمار وهو ما يعرف بالإنفاق الجبائي، وبالتالي هذا سينعكس إيجابيا على حجم الإنتاج وهذا ما سيؤثر على معدلات النمو الاقتصادي ومن ثمة على معدلات البطالة. (زغاشو ودهان، 2017، صفحة 72)

كما اهتمت العديد من النظريات الحديثة للنمو الداخلي بأهمية الإنفاق العام في النمو الاقتصادي، منها نظرية (R. Lucas) تخص الاستثمار العمومي في الرأسمال البشري وأهميته في النمو الاقتصادي، وكذلك نظرية (R. Barro) تخص الاستثمار العمومي في البنى التحتية والبحوث الأساسية، ونظرية (P. Romer) فيما يخص الاستثمار العمومي في البحث والتطوير والإبداع والتكنولوجيا.

وعموما يمكن لسياسة الإنفاق العام أن تأثر بصفة مباشرة على كل من الناتج القومي، الاستهلاك والأسعار وكذلك إعادة توزيع الدخل ومستوى التشغيل، كما لها آثار غير مباشرة تتمثل في أثر المضاعف وأثر المعجل. (زغاشو ودهان، 2017، الصفحات 73-74).

4.2 مفهوم التنويع الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والتي تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذا التنويع، فهناك من عرفه على أنه " تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية" (قروف، 2016، صفحة 637) ومن ناحية أخرى يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "التحول المخطط والمتعمد داخل الاقتصاد نحو هيكل أكثر تنوعا للإنتاج والتجارة الدولية مع استهداف زيادة الإنتاجية وخلق فرص للعمل وإرساء أسس النمو الشامل" (Daniel, 2020, p. 182) ومنه فالتنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأجل تستهدف

تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد وذلك بتنويع الإنتاج ومنه تنويع الصادرات بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على قطاع اقتصادي معين أو مادة أولية معينة.

5.2 مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي

تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة فعالة من أدوات السياسة المالية في يد الدول لتجسيد سياستها الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، ولتوجيه الاقتصاد بشكل خاص من خلال تحديد وترتيب الأولويات في الإنفاق العام، وقد تزايدت أهمية سياسة الإنفاق العام لما له من أهمية في تحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال تطوير الإنتاج وترقية الصادرات واللذان يعتبران المحوران الأساسيان للتنويع الاقتصادي نتطرق اليهما كما يلي: (زغاشو و دهان، 2017، الصفحات 76-78)

1.5.2 مساهمة سياسة الإنفاق العام في تنويع الإنتاج:

تقوم العملية الإنتاجية لأي دولة على الطاقة الإنتاجية القومية والطلب الفعلي على السلع سواء استهلاكية كانت أو استثمارية، ويحقق الإنفاق العام أثر إيجابي على هذين العنصرين من خلال زيادة الرشادة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بأقصى قدر ممكن، وباعتبار النفقات العامة تمثل جزءا مهما من الطلب الكلي الفعلي فهذا يزيد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ما يؤثر بصفة مباشرة على حجم الإنتاج القومي ونوعه.

كما أن النفقات العامة تخضع لعدة تقسيمات ولكل نوع منها دوره في تنويع الإنتاج الوطني ونتطرق إليها كما يلي:

- **النفقات الإنتاجية (استثمارية):** تعتبر هذه النفقات أساس التنويع الاقتصادي من خلال إسهامها في توفير الهياكل والبنى التحتية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، وكذلك من خلال مساهمتها في تكوين رؤوس الأموال العينية التي تعتبر من أهم العناصر الإنتاجية، هذا ما ينتج عنه زيادة في الطاقة الانتاجية ومن ثمة زيادة في مستوى العمالة وكفاءتهم.
- **النفقات الاجتماعية:** تعتبر النفقات الاجتماعية دعامة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي سواء من خلال التحويلات الاجتماعية العينية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات الموجهة لتحقيق أغراض اجتماعية كالصحة والتعليم، أو من خلال التحويلات الاجتماعية النقدية الموجهة للطبقات المعوزة، وهذا ما يؤدي لإعادة توزيع الدخول وزيادة القدرة الاستهلاكية لهذه الفئة نتيجة الزيادة في دخولها، وهو ما يؤثر على الطلب الفعلي بالزيادة فيزداد معه حجم الإنتاج والتشغيل.
- **النفقات العسكرية:** على الرغم من وجود اختلاف حول هذا الإنفاق ومدى مساهمته في التنويع الاقتصادي، إلا أنه يعد مطلبا أساسيا لتفعيل التنويع الاقتصادي من خلال توفير خدمات الدفاع والأمن بما يحقق الاستقرار الاقتصادي.

2.5.2 دورسياسة الإنفاق العام في ترقية وتطوير الصادرات:

تساهم سياسة الإنفاق العام في تحقيق مطلب تنويع الصادرات من خلال الإنفاق الجبائي وكذلك ما تقدمه من إعانات للمستثمرين سواء كانوا محليين أم أجانب:

- **الإنفاق الجبائي:** ويتجسد من خلال منح الامتيازات الجبائية لفئة معينة من المستثمرين لتدنية تكاليف الإنتاج قصد تشجيعهم لزيادة المعروض من منتجاتهم وتطويرها وكذلك تحفيز المستثمرين الجدد على الإنتاج في هذا القطاع المستفيد من المزايا الضريبية، هذا ما يسهم في تنويع الإنتاج خاصة الموجه للتصدير.
- **الإعانات الموجهة للمستثمرين المحليين والأجانب:** وتشمل إعانات التصدير الممنوحة لبعض المصدرين والإعانات الموجهة للمؤسسات الخاصة المنتجة للسلع التصديرية، وذلك من أجل زيادة القدرة على المنافسة الأجنبية من خلال تشجيع الإنتاج المحلي وتطويره، بالإضافة للإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر والتي توفر فرص للاستثمار تساهم بدرجة كبيرة في زيادة وتطوير الطاقة الإنتاجية القومية، بما يضمن بلوغ هدف التنويع الاقتصادي.

3. دورسياسة الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي-دراسة مقارنة بين دولتي الإمارات العربية المتحدة والجزائر-

1.3 مقدمة تعريفية عن اقتصاد دولتي الإمارات العربية المتحدة والجزائر:

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1971 على يد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان باتحاد مجموعة من الإمارات وهي أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة، تبلغ مساحتها 83600 كم مربع منها 74% صحراء، أما عدد سكانها فيبلغ 7.9 مليون نسمة سنة 2016، مثل اكتشاف النفط في الامارات العربية المتحدة نقطة تحول في الاقتصاد الإماراتي منذ بداية تدفق عائداته سنة 1962 وهو ما استغلته الإمارات العربية المتحدة برشادة في تحقيق الازدهار الاقتصادي وذلك من خلال الإنفاق المباشر على تنفيذ المشاريع الإنمائية، الإنتاجية، الخدمية، ومشاريع البنية التحتية بالإضافة للإنفاق الجاري على الرواتب والأجور وتقديم الدعم والتحويلات، لذا أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة الآن تشكل مركزا إقليميا رئيسيا للصناعة والخدمات باتباعها لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي الفعالة، وهو ما دفع الاقتصاد الإماراتي لتحقيق معدلات نمو كبيرة. (المجلس الوطني للإعلام، 2016، صفحة 5)

تعتبر الجزائر دولة ريعية تعتمد على الموارد النفطية بشكل واسع كحالة الإمارات العربية المتحدة، تتربع على مساحة تبلغ 2381741 كم مربع بمناخ متنوع وشريط ساحلي يبلغ 1200 كم وموارد بشرية هائلة بكثافة سكانية تقدر بـ 40 مليون نسمة، إلا أن الاقتصاد الجزائري قبل تبني برامج الإنعاش الاقتصادي عرف ظروف صعبة بداية بانتقال من اقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وما رافقه من خوصصة للمؤسسات، بالإضافة لتعديل الهيكلي الذي فرض عليها من طرف صندوق النقد الدولي، تدهور القدرة الشرائية للأفراد، ظروف أمنية غير مستقرة ما جعل الاقتصاد الجزائري يحقق معدلات نمو منخفضة، لكن مع بداية الألفية عرفت أسعار البترول ارتفاع ملحوظ مكن الجزائر من تنفيذ مجموعة هذه البرامج الاقتصادية سعت من خلالهم لتحقيق تنويع اقتصادي بعيدا عن موارد قطاع المحروقات.

2.3 استراتيجيات توزيع الإنفاق العام في كل من الجزائروالإمارات العربية المتحدة:

تعد البرامج التنموية والاصلاحية من بين الاستراتيجيات التنموية التي تتبانها أي دولة في بناء اقتصادها، والجزائر والإمارات العربية المتحدة كغيرهم من الدول تبنوا مجموعة من البرامج الاقتصادية سنتطرق لها منذ بداية الألفية كالتالي:

1.2.3 برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:**

هو برنامج طرحته السلطات العمومية بقيمة 7 مليار دولار في سنة 2001 يستهدف دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية، إذ تم توزيع المبالغ المستثمرة فيه على مجموعة من القطاعات الاقتصادية الموضحة في الجدول التالي: (سلطاني، 2014، صفحة 94).

=الجدول رقم 01: التوزيع القطاعي للمبالغ المستثمرة في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30	15	–	–	45	%8.6
المجموع (مليار دج)	205.4	185.9	113.9	20.5	525	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: سلطاني هاجر، 2014، صفحة 94.

من الجدول أعلاه نلاحظ المجالات التي تهدف الدولة لتطويرها، فقد ركزت على تطوير البنية التحتية التي استحوذت على ما قيمته 40 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، مقسمة بين منشآت الري والسكك الحديدية والأشغال العمومية، أما التنمية الاجتماعية وبهدف تحسين حياة المواطنين فقد خصصت لها الدولة 204.2 مليار دج متفرعة على الصحة والسكان بالإضافة للتعليم والثقافة والاتصال وهو ما يعكس توجهات الدولة لتحسين حياة المواطنين، أما فيما يخص تطوير الإنتاج الوطني فتمثلت ميزانيته في دعم الإصلاحات بـ 45 مليار دج موجهة لتحديث الإدارة الجبائية وصندوق المساهمة والمشاركة وتهيئة المناطق الصناعية وتطوير التنافسية الصناعية، لذا نجد أن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد اشتمل على العديد من الجوانب التنموية الاقتصادية مع التركيز على التنمية الاجتماعية والبنى التحتية ويمكن تفصيلها هذه الجوانب كالتالي: (سلطاني، 2014، صفحة 101)

تحسين الإطار المعيشي للسكان بمبلغ قدره 155 مليار دج، كذلك إنشاء وتحسين البنى التحتية خصص لها مبلغ 124 مليار دج، أما تطوير النشاطات الإنتاجية خصص لها مبلغ 74 مليار دج، و20 مليار دج خصصت للحفاظ على البيئة والمحيط، أما الموارد البشرية والاجتماعية خصص لها مبلغ قدره 76 مليار دج، و29 مليار دج خصصت للبنية التحتية الإدارية.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:**

بعد تحقيق برنامج الإنعاش الاقتصادي نتائج مقبولة متمثلة في ارتفاع معدل النمو انخفاض نسبة المديونية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات بـ 9.1 مليار دولار، ارتفاع احتياطات الصرف إلى 43.1 مليار دولار سنة 2004 ما شجع الحكومة على مواصلة دعم النمو الاقتصادي من خلال تبني برنامج تكميلي للنمو الاقتصادي خصص له مبلغ قدر بـ 4203 مليار دج، الجدول التالي يوضح مختلف القطاعات التي استفادت من المبلغ المستثمر:

الجدول رقم 02: التوزيع القطاعي للمبالغ المستثمرة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	النسبة
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	%45.5
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	%40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	%1.2
المجموع (مليار دج)	4202.7	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: سلطاني هاجر، 2014، صفحة 103.

بالإضافة للمبلغ المستثمر في هاذ البرنامج قامت الحكومة الجزائرية بتحديد مبلغين آخرين أحدهما خاص بتنمية المناطق الجنوبية بقيمة 432 مليار دج والآخر خاص بتنمية مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج وتتمثل أهم أهداف هذا البرنامج في النقاط التالية: (سلطاني، 2014، صفحة 105)

- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال إنفاق أكثر من 1900 مليار دج موزعة على السكن بـ 555 مليار دج والتعليم بـ 400 مليار دج أما الصحة فقد خصص لها 85 مليار دج وهو ما يوضح تركيز الدولة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد؛
- دعم تنمية المنشآت القاعدية للبلاد من خلال تخصيص ما يقارب 1700 مليار دج؛
- التركيز على دعم الفلاحة والتنمية الريفية من أجل النهوض بالقطاع الزراعي، كما حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذا الدعم وذلك في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي المرجو، لذلك خصص لهذه القطاعات 337 مليار دج؛

- تحديث الخدمة العمومية نخص بالذكر قطاع العدالة والمالية والأمن من خلال تخصيص مبلغ 200 مليار دج؛
- تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال تخصيص مبلغ لها قدره 50 مليار دج.

➢ **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:**

استمرارا لعمليات الإعمار الوطني وتطوير الاقتصاد الجزائري أضافت الحكومة الجزائرية برنامج خماسي لتوطيد النمو الاقتصادي يمتد من سنة 2010 إلى غاية 2014، بحيث خصص له مبلغ 21214 مليار دج أي حوالي 286 مليار دولار موزعة على مختلف القطاعات كما سنوضحه في النقاط التالية: (مجلس الوزراء، 2010)

- قطاع التنمية المحلية والبشرية بمبلغ 9903 مليار دج موزعة بين قطاع التعليم، الصحة، السكن، ومحطات تحلية مياه البحر، بالإضافة لمنشآت خاصة بالشباب والرياضة؛
- قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية خصص له 38.5% من المبلغ المستثمر بقيمة 8400 مليار دج منها 1800 مليار دج لتحسين خدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وضبط الضرائب والتجارة والعمل؛
- عرف قطاع التنمية الاقتصادية هو الآخر اهتمام واضح من طرف الدولة به، إذ خصص له مبلغ 3500 مليار دج منها 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية، كما خصص مبلغ 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية وتيسير منح مختلف القروض البنكية، كما خصص 350 مليار دج منها لدعم إنشاء المؤسسات المصغرة وخلق مناصب الشغل لخريجي الجامعات؛
- تكمن نقطة الاختلاف في هذا البرنامج عن باقي البرامج التنموية السابقة في إتمام الواضح من قبل الدولة في النهوض باقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم تعليم واستعمال الإعلام الآلي داخل المرافق العمومية.

➢ **برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2019:**

هو برنامج أطلقته الحكومة في إطار استكمال جهود التنمية الاقتصادية والذي حددت قيمته بـ 21000 مليار دج يهدف لاستكمال المشاريع القاعدية وتحقيق نسبة نمو قدرت بـ 7% وتنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات وكذلك استحداث مناصب الشغل، تحسين مناخ الأعمال، ترقية الشراكة العمومية، الخاصة الوطنية والأجنبية وجذب الاستثمار الأجنبي. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2014)

➢ **النفقات الجبائية الداعمة للاستثمار خارج المحروقات في الجزائر:**

أقرت السلطات العمومية خلال السنوات الماضية العديد من الاعفاءات الضريبية بهدف دعم الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد وكذلك تنمية الصادرات واستقطاب الاستثمار الأجنبي وتجلت هذه الإعفاءات والتخفيضات الضريبية من خلال الأمرين 01-03، و06-08 المتعلقين بتطوير الاستثمار ، إضافة لمختلف التحفيزات التي أقرتها قوانين المالية لسنوات (2008-2009-2010-2011-2012-2014-2015-2016)، ويتم منح هذه الامتيازات إما في إطار القانون العام كون المؤسسات المستفيدة من هذه المزايا جزئ من النسيج الاقتصادي، والتي تسير من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أو في إطار أنظمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني لتأمين على البطالة (CNAN) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، كذلك قامت الجزائر في نفس المسعى بتوقيع اتفاقيات استثمار ثنائية واتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي الخاص بالاستثمار الأجنبي وكذلك حوالي 06 اتفاقيات دولية في هذا المجال. (رحال و بريكة، 2017، صفحة 110)

2.2.3 الاستراتيجيات التنموية في الإمارات العربية المتحدة:

شهد الاقتصاد الإماراتي منذ بداية الألفية تطور ونمو ملحوظين، لكن يعيبه الاعتماد على الموارد النفطية بشكل كبير، لذلك عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على إطلاق عدة استراتيجيات تهدف بشكل مباشر لخلق اقتصاد متنوع الأركان، سنحاول التطرق لأهم هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

- **الاستراتيجية التنموية لسنة 2007:**

شهدت الإمارات العربية المتحدة عدة تجارب مع الاستراتيجيات التنموية بداية بالاستراتيجية الإنفاقية لسنة 2007 والتي هدفت بشكل أساسي إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين السلطات المحلية والسلطات الاتحادية، تفعيل الدول التنظيمي في الوزارات وتحسين وضع السياسات وآليات صنع القرار، تطوير قوانين الخدمة المدنية وتطوير الكوادر البشرية ومراجعة وتحديث القوانين والتشريعات، لذلك نجد أن هذه الاستراتيجية قد وضعت الخطوط العريضة للتنمية الشاملة في الإمارات العربية المتحدة. (وزارة المالية الإماراتية، 2008-2010)

- **الاستراتيجية التنموية للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2010:**

تبنت الإمارات العربية المتحدة هذه الاستراتيجية التي تبلغ قيمتها 120 مليار درهم إماراتي بهدف تحقيق اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع الأقطاب من خلال جذب الاستثمار الأجنبي، وتطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي مع التركيز على مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنمية الكوادر البشرة، والجدول التالي يوضح تقسيم مبلغ الإنفاق العام الخاص بهذه الاستراتيجية على مجموعة من القطاعات المختلفة: (وزارة المالية الإماراتية، 2008-2010)

الجدول رقم 03: توزيع الميزانية على أهم القطاعات في الإمارات خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: مليار درهم

البيان	2008	2009	2010	المجموع	النسبة
الخدمات الاجتماعية	14.4	16.2	17.8	48.4	%41.3
الشؤون الاقتصادية	0.7	0.67	-	1.37	%1.17
الشؤون الخارجية	1.2	1.3	-	2.5	%2.13
الأمن والعدالة	11.6	15.1	17.2	43.9	%37.5
البنية التحتية	1.7	2.1	1.8	5.6	%4.8
المنافع الاجتماعية والمصروفات الاتحادية الأخرى	3.8	6.7	4.8	15.3	%13.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة المالية الإماراتية، مشروع ميزانية 2010،2009،2008، تاريخ الاسترداد 20/11/2020، من http://www.mof.gov.ae/ressourceandbudget/fedralbudget/pages/budgetarchive.aspx(20/11/2020).

من الجدول أعلاه نلاحظ مدى تركيز دولة الإمارات العربية المتحدة على الشؤون الاجتماعية، إذ خصصت لها نسبة 41.3% من المبلغ الإجمالي للاستراتيجية وهو دليل على رغبة الدولة في توفير الرفاهية الاجتماعية للأفراد والاستثمار في العنصر البشري الذي يخلق التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى الأمن والعدالة وتطوير الخدمات العمومية التي حظيت هي الأخرى بنسبة 37.5% من مبلغ المخصص للاستراتيجية.

- **الاستراتيجية التنموية للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011-2013:**

تبعا لجهود التنمية التي تقوم بها الإمارات العربية المتحدة قدمت استراتيجية إنفاقية جديدة خلال الفترة 2011-2013 لمواصلة جهود النمو بحوالي 122 مليار درهم مقسمة على مجموعة من القطاعات كما هو موضح في الجدول التالي: (وزارة المالية الإماراتية، 2011-2013)

الجدول رقم 04: توزيع الميزانية على أهم القطاعات في الإمارات خلال الفترة 2011-2013

الوحدة: مليار درهم

البيان	2011	2012	2013	المجموع	النسبة
التنمية الاجتماعية	15.006	15.74	17.96	48.706	%38.3
البنية التحتية والموارد الاقتصادية	1.64	1.59	1.535	4.765	%3.7
الشؤون الحكومية	17.26	17.5	18.28	53.04	%41.6
المنافع الاجتماعية	3.936	3.99	4.339	12.265	%9.6
مصاريف اتحادية أخرى	0.984	0.97	1.44	3.394	%2.7
الأصول المالية	2.214	2.02	1	5.234	%4.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة المالية الإماراتية، مشروع ميزانية 2013،2012،2011، تاريخ الاسترداد 20/11/2020، من http://www.mof.gov.ae/ressourceandbudget/fedralbudget/pages/budgetarchive.aspx(20/11/2020).

من الجدول أعلاه نلاحظ تواصل تركيز دولة الإمارات العربية المتحدة على التنمية الاجتماعية وتطوير القطاع الحكومي من خلال تخصيص نسبة38.3% و41.6% على التوالي من مبلغ الاستراتيجية التنموية، بالإضافة لتقسيم المبلغ المتبقي على مختلف القطاعات بنسب متقاربة وهو ما يوضح توجه الدولة لتحقيق تنمية شاملة بما يضمن في ذلك تحقيق التنويع الاقتصادي، وفي إطار هذه الاستراتيجية حددت الدولة مجموعة من المبادئ والأولويات والممكنات التي ستعمل على تحقيقها ويمكن توضيحها كالتالي:

- المبادئ العامة لاستراتيجية 2011-2013:

- تقوية دور الحكومة الاتحادية في وضع التشريعات الفعالة وصياغة السياسات المتكاملة وتنفيذها؛
- تعزيز التنسيق والتكامل بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية؛
- الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير القدرات؛
- إدارة الموارد الحكومية بكفاءة والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية؛
- تبني ثقافة التميز والتركيز على منهجيات التخطيط الاستراتيجي وتطوير الأداء المستمر؛
- تعزيز الشفافية ونظم الحوكمة الرشيدة في الجهات الاتحادية.

- الأولويات والممكنات لاستراتيجية 2011-2013: يمكن تلخيصها كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 05: الأولويات والممكنات لاستراتيجية 2011-2013

	الأولـــويات	الممكـــنات
1	مجتمع متلاحم محافظ على هويته	موارد بشرية مؤهلة
2	نظام تعليمي رفيع المستوى	خدمات تتمحور حول المتعاملين
3	نظام صحي بمعايير عالمية	إدارة مالية ذات كفاءة
4	اقتصاد معرفي تنافسي	حوكمة مؤسسية رشيدة
5	مجتمع آمن وقضاء عادل	شبكات حكومية تفاعلية
6	بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة	تشريعات فعالة وسياسات متكاملة
7	مكانة عالمية متميزة	اتصال حكومي مؤثر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة شؤون مجلس الوزراء، 2011، صفحات 18،08.

من خلال التطرق للمبادئ وأولويات والمكنات لاستراتيجية التنموية 2011-2013 يتضح القيمة التي توليها الإمارات العربية المتحدة للاستثمار في العنصر البشري بصفة عامة سواء من خلال توفير وتطوير المتطلبات الاجتماعي كالصحة والتعليم وآمن والبنية التحتية كالنقل والمواصلات وهو ما انعكس إيجابيا على نمو وتطوير مختلف القطاعات الأخرى.

➢ **الاستراتيجية التنموية للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2014-2016:**

قدرت ميزانية هذه الاستراتيجية بـ 140 مليار درهم وبمعدل نمو ملحوظ بـ 15% بالمقارنة بالاستراتيجية السابقة، إذا ركزت هذه الاستراتيجية على تحقيق ستة أهداف حسب وزارة المالية الإماراتية وهي: (وزارة المالية الإماراتية، 2014)

- تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية وتنويع مصادرها بما في ذلك مختلف الرسوم والضرائب؛
- تحسين آليات الإنفاق العام من خلال الميزانية الصفرية ومبادئ المحاسبة على أساس الاستحقاق؛
- رقمنة مختلف أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية بهدف زيادة الكفاءة والفعالية؛
- تطوير السياسات والتشريعات المنظمة للقطاع المالي؛
- تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي؛
- توفير بيئة تنافسية على مستوى دولة الإمارات بما يحقق تحفيز التنمية المستدامة المالية والاجتماعية والتعليمية والصحية.

➢ **الاستراتيجية والرؤية التنموية للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2017-2021:**

رصدت دولة الإمارات ميزانية بقيمة 247.3مليار درهم للفترة 2017-2021 ما يعكس رؤية الإمارات لسنة 2021 التي تهدف فيها لتحقيق التنمية والمنافع الاجتماعية وأعلى درجات الرخاء والرفاهية للمواطنين والمقيمين، ويتضح ذلك من خلال حجم النفقات المخصصة لها والتي بلغت 124.8 مليار درهم خلال فترة الاستراتيجية، كما اهتمت بالجانب التكنولوجي من حيث تطوير القطاعات الحيوية في هذا المجال، وهو ما يؤهلها لتكون واحدة من أفضل الدول للعيش على مستوى العالم. (وزارة المالية الإماراتية، 2017)

4. مقارنة مؤشرات التنويع الاقتصادي بين كل من الجزائروالإمارات العربية المتحدة:

سيتم في هذا المحور إجراء مقارنة لأهم النتائج الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة من خلال دراسة تطور العديد من المؤشرات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائروالإمارات خلال الفترة 2010-2019:

الجزء (أ): الفترة 2010-2014

	البيان	الدولة	2010	2011	2012	2013	2014
1	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	الجزائر	161.2	200	209	209.8	213.8
		الإمارات	289.80	350.6	374.6	390.10	403.13
2	معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي (الحقيقي)%	الجزائر	3.3	2.9	3.4	2.8	3.8
		الإمارات	1.6	6.93	4.48	5.05	4.28
3	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي%	الجزائر	8.4	8.1	8.8	9.9	10.3
		الإمارات	0.76	0.67	0.63	0.64	0.63
4	نسبة مساهمة قطاع أشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي%	الجزائر	10.4	9.1	9.2	9.8	10.4
		الإمارات	7.8	8.0	8.2	8.1	8.3
5		الجزائر	5	4.6	4.5	4.6	4.9

	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي%	الإمارات	7.2	7.4	7.7	7.5	7.8
6	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات%	الجزائر	6.3	6.2	7.2	7.3	5.7
		الإمارات	6.0	6,3	6.6	7.8	7.8
7	نسبة مساهمة قطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي%	الجزائر	59.2	58.2	59.2	62.7	65.8
		الإمارات	71.0	71.2	69.9	63	65.8
8	نسبة مساهمة قطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي%	الجزائر	34.7	35.9	34.2	29.8	27
		الإمارات	29.0	28.8	30.1	37	34.2
9	صافي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	الجزائر	2.30	2.57	1.50	1.69	1.50
		الإمارات	8.80	7.15	9.56	9.76	11.07
10	حجم الصادرات (مليار دولار)	الجزائر	57.050	72.888	71.736	64.713	59.996
		الإمارات	213.54	302.03	359.728	374.21	343.03
11	نسبة مساهمة قطاع غير النفطي في حجم الصادرات%	الجزائر	1.7	1.7	1.6	1.6	2.7
		الإمارات	11	12.47	27.5	38.8	46.4
12	نسبة مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات%	الجزائر	98.3	98.3	98.4	98.4	97.3
		الإمارات	89	87.53	72.5	61.2	53.6

الجزء (ب): الفترة 2015-2019

	البيان	الدولة	2015	2016	2017	2018	2019
1	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	الجزائر	166	160	167.4	173.7	170
		الإمارات	358.13	357.04	385.60	422.20	421.14
2	معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي (الحقيقي) %	الجزائر	3.7	3.3	1.3	1.7	0.8
		الإمارات	5.10	3.06	2.37	1.18	1.67
3	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي %	الجزائر	11.6	12.3	12.3	12	11.8
		الإمارات	0.74	0.77	0.70	0.71	0.73
4	نسبة مساهمة قطاع الأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي %	الجزائر	11.5	11.9	11.9	11.6	12.2
		الإمارات	9.7	10.3	8.4	8.5	8.6
5	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	الجزائر	5.4	5.6	5.6	5.6	6.1
		الإمارات	9	9.5	8.3	8.5	8.9
6	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	الجزائر	5	2.8	2.5	3	2.4
		الإمارات	5.4	3.9	3.2	1.3	--
7	نسبة مساهمة قطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	الجزائر	73.1	74.9	73.5	70.2	73.5
		الإمارات	78.1	83.3	70.5	70	60.2
8		الجزائر	18.8	17.4	19.9	22.4	19.7

	نسبة مساهمة قطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	الإمارات	21.9	16.7	29.5	30	39.8
9	صافي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	الجزائر	-0.53	1.63	1.20	1.46	1.38
		الإمارات	8.55	9.60	10.35	10.40	13.80
10	حجم الصادرات (مليار دولار)	الجزائر	34.566	29.311	34.569	38.897	32.926
		الإمارات	300.45	295.03	313.55	321.03	330.2
11	نسبة مساهمة قطاع غير النفطي في حجم الصادرات	الجزائر	4.3	4.8	4	5.4	5.9
		الإمارات	58.6	64.8	60.7	52.1	53
12	نسبة مساهمة قطاع النفطي في حجم الصادرات	الجزائر	95.7	95.2	96	94.6	94.1
		الإمارات	41.4	35.2	39.3	47.9	47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر، 2010-2017، الصفحات 135-157.
- رحال و بريكة، 2017، صفحة 114،117.
- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، 2019، صفحة 26.
- تقارير البنك الدولي، 2010-2019، المؤشرات الاقتصادية لدول العالم، تاريخ الاسترداد 2020/11/25 نقلا عن الموقع الالكتروني https://data.albankaldawli.org/indicator

من الجدول السابق نلاحظ تذبذب ملحوظ في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة إذ بلغ 57 مليار دولار سجل سنة 2002 بمعدل نمو قدر بـ 2.1%، أما خلال فترة الدراسة من سنة 2010 إلى 2019 فقدر معدل النمو المتوسط بـ2.7% بحيث انتقلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 161 مليار دولار إلى 213 مليار دولار بين سنتي 2010 و2014 جراء الارتفاع في أسعار المحروقات، إلا أنه بعد انخفاض هذه الأخيرة منتصف سنة 2014 شهدت معدلات النمو في الجزائر انخفاض ملحوظ حيث انخفضت إلى أقل من 1% سنة 2019، وذلك راجع لتقليل الإنفاق العام وهو ما يوضح مدى ارتباط كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بأسعار المحروقات، كما شهد الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة معدل نمو متوسط بلغ 4.8% في حين انتقلت مساهمة قطاعات الفلاحة والصناعة والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي من المساهمة بنسبة 8.4% و5% و10.4% سنة 2010 إلى مساهمة قدرها 11.4% و6.1% و12.2% على التوالي سنة 2019، فيما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2010 و2019 بـ 15%.

أما في الإمارات العربية المتحدة فقد بلغ معدل النمو المتوسط خلال نفس الفترة 3.5% إذا انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 289 مليار دولار سنة 2010 إلى 421 مليار دولار سنة 2010، حتى بعد الانخفاض في أسعار المحروقات لم تنخفض معدلات النمو بشكل كبير ما يبرز نتائج الاستراتيجيات التي تبنتهم الإمارات العربية المتحدة في بناء اقتصاد متنوع قليل الاعتماد على قطاع المحروقات، إذ شهد الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال فترة الدراسة نمو متوسط بلغ 5.4% في حين انتقلت مساهمة قطاعات الفلاحة والصناعة والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي من المساهمة بنسبة 0.76% و7.2% و7.8% سنة 2010 إلى مساهمة قدرها 0.73% و8.9% و8.6% على التوالي سنة 2019، فيما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 29% سنة 2010 إلى 16.7% سنة 2016، وعادت للارتفاع حيث بلغت سنة 2019 مساهمة قدرها 39% من حجم الناتج المحلي الإجمالي،

عند قياس درجة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الإمارات العربية المتحدة والجزائر باستعمال معامل هيرفندال اتضح أن هذا المؤشر انخفض في الجزائر بـ 0.5 من 0.22 سنة 2010 إلى 0.17 سنة 2018 ما يفيد بعدم حدوث التنويع

الاقتصادي المرجو من برامج التنمية الاقتصادية المتبعة، أما بالنسبة للإمارات فقد انتقل هذا المؤشر بـ0.9 من 0.22 سنة 2010 إلى 0.13 سنة 2018 هذا الفارق الجيد في المؤشر يوضح التنويع الاقتصادي الذي حصل في الاقتصاد الإماراتي نتيجة الاستراتيجيات المتبعة مقارنة بالجزائر.

أما بخصوص الاستثمار الأجنبي هو الآخر لم تتحسن حالته في الجزائر خلال فترة الدراسة إذ انخفض من 2.57 مليار دولار سنة 2011 إلى 1.38 مليار دولار سنة 2019، عكس الإمارات الذي ارتفع فيها من 8.8 مليار دولار سنة 2010 إلى 13.18 مليار دولار سنة 2019 وذلك راجع لتوفير المناخ الاقتصادي الملائم للمستثمرين الأجانب من تشريعات وقوانين ومناطق صناعية حرة، كما أن تنوع الصادرات في أي بلد يعبر عن التنوع الحاصل في الإنتاج المحلي، وفي الجزائر لم يحدث التنويع المرجو على مستوى الصادرات التي لازالت المحروقات تشكل جزئ كبير منها، بالرغم من الانخفاض الطفيف في مساهمة قطاع المحروقات في مجموع الصادرات إذ انتقل من مساهمة قدرها 98.3% سنة 2010 إلى مساهمة قدرها 94.1% سمة 2019 ما يعبر عن الضعف الحاصل في الإنتاج الوطني واقتصاد ككل خارج قطاع المحروقات، أما في الإمارات العربية نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في تنوع الصادرات إذ انتقلت مساهمة القطاعات خارج المحروقات من مساهمة قدرها 11% سنة 2010 إلى نسب تجاوزت 60% خلال السنوات الأخيرة، وفي استراتيجية 2021 تسعى دولة الإمارات العربية لتقليص نسبة مساهمة المحروقات في الصادرات إلى 20%.

5. الخاتمة:

إن تخصيص الإنفاق العام لتنفيذ برامج اقتصادية واستراتيجيات مسطرة سواء في المدى المتوسط أو الطويل، يتطلب توفر سياسات وآليات الحوكمة المرافقة، وتوفير مناخ استثماري تنافسي يسمح بتخصيص الجيد لهذه الموارد من أجل تحقيق النتائج المرجوة، وهذه الدراسة التي تطرقت لدور الإنفاق العام في إرساء معالم التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات أظهرت حدوث تنويع جيد في الناتج المحلي للاقتصاد الإماراتي نتيجة استغلال الجيد للإنفاق العام من خلال تحسن مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك في حجم الصادرات، كما تحسن الاستثمار الأجنبي المباشر من عام لآخر، إذ أصبحت الإمارات تحتل المرتبة 15 عالميا في مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المقابل نجد أن التنويع الاقتصادي في الجزائر شهد تحسن طفيف فقط بالرغم من حجم الإنفاق العام المخصص لبرامج التنمية الاقتصادية، فحسب مؤشر هيرفندال تحسن التنويع في الناتج المحلي الإجمالي بـ0.5 فقط ما يدل على تركيز الاقتصاد الوطني على قطاعات معينة، كما بقيت القطاعات خارج المحروقات تشكل نسبة ضعيفة من حجم الصادرات إذ انتقلت من مساهمة بـ1.6% إلى 5.9% هذا ما يشير أيضا لعدم حصول تنوع اقتصادي فعال في الجزائر، كما نجد أيضا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض خلال فترة الدراسة، ومن خلال المقارنة بين نتائج الإنفاق العام المخصص لبرامج التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة يتبين عدم تحقيق النتائج المرجوة من الإنفاق العام في الجزائر ما يضعها أمام مجموعة من التحديات في المستقبل، لذلك سنتطرق لأهم عوامل نجاح الإمارات كنموذج مثالي في التطور الاقتصادي وكتوصيات لهذا البحث.

توصيات البحث:

- يجب أن توضع الخطط والاستراتيجيات التنموية بالطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد، من أجل تفادي الإسراف في الإنفاق الاقتصادي؛
- توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، مع تفعيل آليات الحوكمة والرقابة وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية؛
- توفير ترسانة من التشريعات والقوانين الملائمة والمرنة لممارسة الأعمال سواء الخاصة بالاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- العمل على تحقيق الاستقرار في العملة الوطنية مقابل مختلف العملات الأجنبية؛
- التركيز على التنمية البشرية والاجتماعية من خلال توفير العيش الكريم للأفراد من جهة والاستثمار في الكفاءات البشرية وتدريبها من جهة أخرى؛
- التركيز على الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل لقطاع المحروقات وتقليل مستويات التلوث البيئي؛
- تبني استراتيجيات خاصة بالاقتصاد الرقمي كون المزايا التي ينتجها لاقتصاد الدولة كبيرة وتبني التقنيات الحديثة في خدمة الاقتصاد؛
- توفير المناطق الصناعية الحرة التي تتمتع بكافة التسهيلات والامتيازات لجذب الشركات العالمية والأسواق المالية المتطورة والأنظمة الحديثة للتعليم العام والجامعي والفني لتوفير كوادر وطنية متميزة في سوق العمل.

6. المراجع

Bibliographie

- الحاج طارق، (1999)، المالية العامة،القاهرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- المجلس الوطني للإعلام،(2016)، *الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة*، أبو ظبي، المجلس الوطني للإعلام.
- مجدي شهاب، (2004)، أصول الاقتصاد العام: المالية العامة، القاهرة، دار الجامعة الجديدة.
- سلطاني هاجر، (2014)، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة- (مذكرة ماجستير)، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- رجب محمد كمال حسين، (2011)، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين (مذكرة ماجستير)،قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،
- العياطي جهيدة، بن عزة محمد، (2018)، الإنفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة ترابط أم انفصال في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد الثاني، العدد الأول، الصفحات 124-147.
- قروف محمد كريم، (2016)، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد التاسع، العدد الثاني، الصفحات 632-664.
- رحال مراد، بريكة السعيد ، (2017)، دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2010-2016)، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 17، العدد الثاني، الصفحات 101-133.
- زغاشو مريم، دهان محمد، (2017)، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي- اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 28، العدد الثالث، الصفحات 69-86.
- بنك الجزائر، (2010-2017)، التقارير السنوية 2017،2015،2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، بنك الجزائر.
- بنك الجزائر، (2019)، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ديسمبر 2019، الجزائر، بنك الجزائر.
- مجلس الوزراء، (2010)، المخطط الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، مجلس الوزراء.
- وزارة شؤون مجلس الوزراء، (2011)، ملامح استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة 2011-2013، أبو ظبي، وزارة شؤون مجلس الوزراء.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (2014)، البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015-2019، الجزائر. تاريخ الاسترداد 17 11, 2020، من http://www.andi.dz/index.php/ar/98-revue-de-presse?start=210
- وزارة المالية الإماراتية، (2010-2008)، *مشاريع ميزانية 2010،2009،2008*، أبو ظبي، نقلا عن http://www.mof.gov.ae/ressourceandbudget/fedralbudget/pages/budgetarchive.aspx(20/11/2020).
- وزارة المالية الإماراتية، (2013-2011)، تقرير مشروع ميزانية، 2013،2012،2011، أبو ظبي، نقلا عن http://www.mof.gov.ae/ressourceandbudget/fedralbudget/pages/budgetarchive.aspx(20/11/2020).
- وزارة المالية الإماراتية، (2014)، استراتيجية وزارة المالية 2014-2016، أبو ظبي، نقلا عن http://www.mof.gov.ae/ar/about/strategy/pages/default.aspx.(20/11/2020).
- وزارة المالية الإماراتية، (2017)، *الاستراتيجية التنموية للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2017-2021*، أبو ظبي، نقلا عن http://www.mof.gov.ae/ar/about/strategy/pages/default.aspx.(20/11/2020).
- تقارير البنك الدولي، 2010-2019، نقلا عن https://data.albankaldawli.org/indicator. (2020/11/20).
- Daniel, F. (2020). Does the diversification of the economy matter? an assessment of the situation in south africa. Business Administation and Business Economics, 2(39.